حلب محور اهتمام الحكومة

الجلالي: الظروف الاستثنائية تستدعي قرارات وإجراءات حكومية استثنائية

تقديم كل ما يعزز صمود الأهالي في محافظة حلب

| الوطن

وجه مجلس الوزراء تحية الإكبار والتقدير لرجال الجيش العربي السوري وقواتنا المسلحة الذين يقدمون التضحيات الجسام دفاعاً عن التراب الوطني المقدس وصوناً لسيادة البلاد ووحدة ترابها وقرارها الوطني المستقل، ويتصدون بكل بسالة واقتدار لمجرمي العصر من التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تتزعمها «جبهة النصرة» المدرجة على لوائح الإرهاب الدولي، ويُكبدونها خسائر فادحة في العتاد والأرواح، مؤكداً الحرص على توفير كل مقومات ومتطلبات المعركة ضد الإرهاب وداعميه، وتقديم كل ما هو مطلوب لقواتنا المسلحة لتحقيق النصر.

ووجه رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي التحية لأهلنا الصامدين في حلب الشهباء، مؤكداً أن قوى العدوان والإرهاب لن تستطيع كسر إرادة الشعب السوري المؤمن بوطنه ومبادئه والذي لن يتخلى عن ذرة تراب واحدة من أرضه المقدسة، وسيستمر في الوقوف خلف رجال الجيش والقوات المسلحة حتى تحرير كل شبر دنسها الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار إلى كامل ربوع الوطن، مشدداً على أن الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد تتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات وإجراءات استثنائية لمواجهة ما يحاول الإرهاب ومشغلوه فرضه على أرض الواقع، فالشعب السوري بكل أطيافه سيبقى كما عرفه العالم أجمع مدافعاً عن مبادئه وأرضه وكرامته وعزة وسلامة وطنه.

وطلب الجلالي من جميع الوزارات تقديم كل ما يعزز صمود الأهالي في محافظة حلب والتعاطي بمرونة مع منعكسات الأوضاع على المواطنين من النواحي المعيشية والحياتية.

مجلس الوزراء ركز خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس على مناقشة تداعيات الوضع الناشئ في مدينة حلب ومحيطها، جراء اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة ودخولها عدداً من المنشآت العامة والخاصة، وقيامها بسرقة وتخريب محتويات عدد من المصانع وترويع العاملين فيها والمواطنين، وضرورة تفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذه الأوضاع وضمان توفر ومبادئه والذي لن يتخلى عن ذرة تراب واحدة من أرضه المقدسة، وسيستمر في الوقوف خلف رجال الجيش والقوات المسلحة حتى تحرير كل شبر دنسها الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار إلى كامل ربوع الوطن، مشدداً على أن الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد تتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات وإجراءات استثنائية لمواجهة ما يحاول الإرهاب ومشغلوه فرضه على أرض الواقع، فالشعب السوري بكل أطيافه سيبقى كما عرفه العالم أجمع مدافعاً عن مبادئه وأرضه وكرامته وعزة وسلامة وطنه.

وطلب الجلالي من جميع الوزارات تقديم كل ما يعزز صمود الأهالي في محافظة حلب والتعاطي بمرونة مع منعكسات الأوضاع على المواطنين من النواحي المعيشية والحياتية.

مجلس الوزراء ركز خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس على مناقشة تداعيات الوضع الناشئ في مدينة حلب ومحيطها، جراء اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة ودخولها عدداً من المنشآت العامة والخاصة، وقيامها بسرقة وتخريب محتويات عدد من المصانع وترويع العاملين فيها والمواطنين، وضرورة تفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذه الأوضاع وضمان توفر المواد الغذائية دون انقطاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات تدخلية سريعة بالتنسيق مع كل الفعاليات الاقتصادية والمجتمعية للحفاظ على الصناعيين والمنشآت الصناعية في حلب وضمان استمرار عجلة الإنتاج فيها، مع الحرص والاستعداد لتقديم المساعدة الممكنة واتخاذ كل ما يمكن من إجراءات لمعالجة الإشكاليات التي تواجه إدخال مستوردات صناعيي وتجار محافظة حلب إلى البلد في ظل الظروف الراهنة.

تم خلال الجلسة استعراض واقع الأسواق في مختلف المحافظات والتأكيد على إيلاء العناية الكاملة لتوفير جميع المواد والسلع بكميات كافية واستمرار سلاسل التوريدات والاحتياجات وفق البرامج المقررة مسبقاً، مع العمل لزيادة الكميات المعروضة وتكثيف الرقابة على الأسواق لضبط أي محاولات احتكار أو رفع بالأسعار.

ووافق المجلس على خطة وزارة التربية والتعليم حول التعاطي مع الواقع التعليمي والتربوي في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها في ظل الظروف التي فرضها هجوم العصابات الإرهابية، والتي تضمنت.. السماح للطلاب والتلاميذ الذين غادروا مناطقهم أن يلتحقوا بالمدارس القريبة من أماكن إقامتهم الحالية دون الحاجة لأوراق ثبوتية أو لسبر معلومات، ووضع الأطر الإدارية والتدريسية التي غادرت مناطقها ولا تزال في مدينة حلب تحت تصرف المناطق التعليمية الموجودين فيها أو في المحافظات التي توجهوا إليها، وتعويض الفاقد التعليمي عن طريق بث برامج وندوات تعليمية عبر قناة التربوية السورية والمنصات التربوية الخاصة بوزارة التربية والموقع الإلكتروني للوزارة.

كما أقرّ المجلس مقترحات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تضمنت فتح باب الاستضافة للطلاب القادمين من جامعة ومعاهد حلب في الجامعات والمعاهد الحكومية التي يرغبون بالدوام بها، ومنح الطالب المسجل في الجامعات المضيفة وثيقة تأجيل خدمة العلم من الجامعة المضيفة، واستضافة الموظفين والإداريين وأعضاء الهيئة التعليمية والفنية والمعيدين في جميع الجامعات الحكومية مع المساعدة في تأمين إقامة مؤقتة، ومعاملة طلاب التعليم المفتوح معاملة طلاب التعليم النظامي في معالجة أوضاعهم، ودراسة واقع الجامعات الخاصة في مدينة حلب بالتنسيق مع رؤساء الجامعات لإيجاد الحلول المناسبة بما يضمن حقوق الطلاب.

وفي تصريح لوزير التربية والتعليم محمد عامر المارديني، حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتعاطي مع الواقع التعليمي والتربوي في محافظة حلب في ظل الظروف التي فرضها هجوم العصابات الإرهابية المسلحة قال: تم اتخاذ إجراءات في وزارة التربية للتلاميذ والأطر الإدارية والمعلمين في محافظة حلب التريث ببدء الدوام بشكل مبدئي حتى بداية الأسبوع القادم لحين يتم تقييم الموضوع حفاظاً على سلامة الجميع.

وبالنسبة لكل تلميذ خرج من محافظة حلب له مكان في أي مدرسة يرغب بها، وحتى لو كان لا يوجد أوراق ثبوتية يتم الدوام بموجب تعهد، وكذلك بالنسبة للمعلمين الذين خرجوا من المحافظة يمكن لهم الالتحاق في أي مديرية من مديريات التربية ويعالج وضعهم بشكل بالوضع الذي يناسبه.

ولفت المارديني إلى تنشيط التربوية السورية لتعويض الفاقد التعليمي والمنصات وصفحة الوزارة على الفيس تتم المتابعة مع التلاميذ، هذه مجموعة الإجراءات التي يمكن متابعتها في وقت لاحق.

بدوره قال ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام حسن: إن إجراءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشابهة بالإطار العام لوزارة التربية والتعليم لجهة التعامل مع الطلبة، منوهاً باستقبال كل الطلبة الوافدين من جامعة حلب ومعاهد مدينة حلب في الجامعات السورية حسب إقامتهم، وتم توجيه رؤساء الجامعات بعملية الاستضافة وفق الاختصاص وتم وضع إجراءات تفصيلية للمقاربة بالمواد والتماثل والامتحانات، كما يوجد تنسيق مع الجهات الحكومية بالنسبة لإعطاء بعض الوثائق مثل تأجيل الخدمة الإلزامية بالتنسيق مع وزارة الدفاع، وتم اتخاذ إجراء بتأجيل بعض الامتحانات الوطنية، منها امتحان العمارة حرصاً على خريجي جامعة حلب من كلية العمارة، منوهاً بوجود تعليمات مستقبلية تضمن كل حقوقهم.

ونوه الوزير بالتوجيه بتأمينهم بالسكن الجامعي في الجامعات التي التحقوا بها في إجراء مماثل للعاملين وأعضاء الهيئة التعليمية الوافدين من جامعة حلب يمكن أن يلتحقوا في الجامعات والكليات المماثلة لاختصاصاتهم التي يختارونها.

وناقش المجلس الموضوعات المدرجة على جدول أعماله واتخذ ما يلزم بشأنها.

> إقرار خطة التعاطي مع الواقع التعليمي والتربوي في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها

الرسوم الجمركية على طاولة التعديلات

غرفة التجارة لـ«الوطن»: بعض الرسوم ترفع الأسعار في السوق المحلية

الجمارك لـ«الوطن»: لتصحيح بعض التشوهات في بعض البنود والرسوم الجمركية

| عبد الهادي شباط

عممت المديرية العامة للجمارك على غرف التجارة والصناعة أن مديرية الجمارك العامة تقوم حالياً بجمع ودراسة المقترحات حول تعديل الرسوم الجمركية في جدول التعرفة الجمركية، وهي لهذا الغرض توجهت بالطلب لبيان المقترحات حول هذا الموضوع.

ومنه طلبت الغرف من أعضائها الدراسة وتقديم المقترحات ورفع الآراء والمقترحات خطياً حول نسب الرسوم الجمركية بشكل خاص أو التعديلات التي يمكن إضافتها إلى جدول التعريفة الجمركية حصراً، وذلك خلال عشرة أيام على الأكثر، ليصار لاحقاً لدراستها ومخاطبة مديرية الجمارك بمضمونها.

وفي توضيح حول الموضوع بين نائب رئيس غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن العديد من الرسوم الجمركية تحتاج للتعديل إما برفعها أو تخفيضها لتكون أكثر منطقية ومشابهة للرسوم في الدول المجاورة وخاصة في المواد الغذائية، حيث تصل الرسوم الجمركية في بعض المواد الغذائية لحدود 10 بالمئة وهو ما يسهم في ارتفاع سعر هذه المواد في السوق المحلية أو يتجه البعض من المورِدين لتخفيض قيم فواتير مستورداتهم لتخفيض قيمة الرسوم الجمركية على هذه البضائع.

كما اعتبر أن هذا التصحيح للرسوم يحد من حالة التهريب وإدخال البضائع بطرق غير قانونية للتهرب من بعض الرسوم الجمركية المرتفعة، وهي حالة ملحوظة في السوق المحلية وبعض المورِدين يتجه لإدخال بضائعه عبر التهريب لتخفيض تكاليفه، وهو ما يسمح له بمنافسة المورِدين الذين يدخلون بضائعهم بطرق قانونية ونظامية وتسديد الرسوم الجمركية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر في الجمارك أن الهدف من هذه التعديلات هو تصحيح بعض التشوهات الواردة في التعرفات الجمركية بما يسهم في تصويبها وبما يحقق العدالة للخزينة العامة والمكلفين بالرسوم الجمركية، وخاصة الصناعيين لدعم الإنتاج وتأمين مستلزماته ومواده الأولية واحتياجاته، وتحقيق منتجات محلية تخفف من حالة الاستيراد واستنزاف القطع الأجنبي.

وفي مثال على التشوهات بين المصدر أن بعض المواد الداخلة عبر الاستيراد يمكن أن يتم تحديد رسومها الجمركية في أكثر من بند جمركي وهو ما يذهب بالموردين لدفع رسومه الجمركية وفق تعرفة البند الأقل.

كما توقع أن تأخذ حالة المراجعة والدراسة لهذه التعديلات حتى 6 أشهر تتضمن نقاشات وحواراً مع غرف الصناعة والتجارة لبحث هذه التعديلات بما يحقق الوصول لرسوم أكثر عدالة وخالية من التشوهات.

علماً أن هذه التعديلات تتزامن مع حالة من دراسة للرسوم الجمركية يقوم بها الاتحاد الجمركي في جامعة الدول العربية لتقريب وتوحيد العديد من الرسوم الجمركية، وهو ما يهيئ لإجراء تعديلات على الرسوم الجمركية تكون شبه متوافقة ومتقاربة مع ما يتجه له الاتحاد الجمركي العربي.

آلية تمويل المستوردات ما زالت كما هي بسعر الدولار الرسمي

المصري لـ«الوطن»: لجنة لحل مشكلات صناعيي وتجار حلب سواء بآلية التمويل أو الإجازات المفقودة

| هناء غانم

عقد مجلس ادارة غرفة صناعة دمشق وريفها برئاسة رئيس الغرفة غزوان المصري اجتماعاً بحضور أعضاء مجلس إدارة الغرفة، حيث أكد الجميع ضرورة تسخير الغرفة الصناعيين في دمشق وريفها لكل إمكانياتهم في سبيل تقديم كل ما يمكن تقديمه لخدمة بلدنا وجيشنا وشعبنا والمساهمة في توفير احتياجات جيشنا الباسل والقوات الرديفة من القطاع النسيجي.

كما تناول الاجتماع عدداً من المقترحات التي يمكن تقديمها لتجاوز الصعوبات التي تواجه صناعيي مدينة حلب وحلها بشكل عاجل وتقديمها للجهات المعنية للنظر بها.

واقترح المجتمعون تشكيل لجنة تدخّل من الجهات المعنية واتحاد غرف الصناعة السورية لحل مشاكل الاستيراد والإسراع بتخليصها وخاصة البضائع الواصلة والمشحونة، بهدف الاستمرار بالعملية الإنتاجية وتوفر جميع المنتجات في الأسواق دون انقطاع وخاصة الأدوية والصناعات الغذائية.

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أكد في تصريح لـ«الوطن» أن الوضع العام في الأسواق لا يتحمل أي زيادة في الأسعار بالوقت الحالي، كما أنه لا يوجد أي مبرر لذلك.

وأوضح المصري أن الاتحاد وجه تعميماً إلى جميع الصناعيين وغرف الصناعة بعدم رفع سعر أي مادة وعدم استغلال الطلب المتزايد على بعض السلع خلال المرحلة الراهنة لرفع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، مع وجوب الالتزام بإعلان الأسعار، وعدم تجاوز نسب الأرباح المسموحة للمبيعات ولاسيما تلك المتعلقة بالمواد الضرورية.

وأشار المصري إلى أن ما يشاع حول ارتفاع سعر الدولار هو وهمي وسوق سوداء لأن آلية تمويل المستوردات لا تزال مستمرة وبالسعر الرسمي، وأضاف المصري: طالبنا أمس الأول خلال الاجتماع مع اللجنة الاقتصادية بتشكيل لجنة تدخل من وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي واتحاد غرف الصناعة لحل موضوع إجازات الاستيراد المتعلقة بتجار وصناعيي حلب، مؤكداً ضرورة حل أي موضوع متعلق بهم سواء بآلية التمويل أم الاستيراد لأي إجازة سواء كانت إجازة مفقودة أم صور مستندات أو غيرها من الأمور بحيث يتم حل كل حالة كاتحاد غرف صناعة مع الجهات.

ونوه بتجاوب اللجنة الاقتصادية مع الاتحاد، وأن أي صناعي أو تاجر من حلب يستطيع أن يدخل بضائعه ويطرحها في الأسواق في أي محافظة يريد سواء في دمشق أو طرطوس أو اللاذقية أو أي محافظة، مضيفاً: هذا الطرح كان بحضور بعض أعضاء غرفة صناعة حلب وكان هناك قبول من اللجنة الاقتصادية وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الإطار.

إضافة لذلك تقوم اللجنة بحل مشكلات الاستيراد والإسراع بتخليصها وخاصة البضائع الواصلة والمشحونة، بهدف الاستمرار بالعملية الإنتاجية وتوفر كل المنتجات في الأسواق من دون انقطاع.

بدوره دعا رئيس اتحاد غرف التجارة السورية باسل الحموي جميع التجار إلى الالتزام بتوجيهات الحكومة بعدم زيادة أسعار السلع، وعدم زيادة العبء على المواطنين في ظل الظروف الصعبة.

ولفت في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الاتحاد وجه تعليمات لكل غرف التجارة في مختلف المحافظات بضرورة الالتزام بالتعليمات وعدم زيادة الأسعار. وثمن الحموي تعاون التجار والموردين، مؤكداً أنه ستكون هناك مراعاة للظروف الاقتصادية الصعبة التي نعيشها اليوم وعدم رفع الأسعار من باب تقاسم العبء وأن نحمل بعضنا بعضاً.

وقال الحموي: في هذه الأيام الصعبة التي نمر بها جميعاً، نحن أحوج ما نكون لقيم التجار، وأهمها عدم رفع الأسعار وتوفير السلع بالأسعار نفسها وعدم احتكارها، لأن الجهات المعنية أكدت أنه لدينا مخازين كافية ولا داعي لرفع سعر أي مادة، والأهم حسب الحموي أن هذه المرحلة هي آنية ولا تتجاوز أياماً لذلك نطالب من التجار التأكيد على البيع بالأسعار المنطقية بصرف النظر عن أي ظروف أخرى..

من جهته أصدر اتحاد غرف التجارة السورية تعميماً موجهاً لتجار حلب المسجلين لدى غرفة تجارة حلب المتواجدين خارج المدينة والراغبين في الحصول على أي من الخدمات المطلوبة لإتمام أعمالهم.

وجاء في التعميم المنشور نسخة منه عبر صفحات الاتحاد الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي: في ظل الظروف المؤقتة التي تتعرض لها مدينة حلب، يرجى من كل التجار المسجلين لدى غرفة تجارة حلب المتواجدين خارج مدينة حلب الراغبين بالحصول على أي من الخدمات المطلوبة لإتمام أعمالهم، مراجعة مبنى اتحاد غرف التجارة السورية الكائن في مدينة دمشق أبو رمانة – شارع موسى بن نصير – جانب فندق الدامارو. أو التواصل عبر أرقام الاتحاد.

> الحموي لـ«الوطن»: نناشد التجار عدم رفع الأسعار

«الأعلاف» ترفع سعر شراء الذرة الصفراء المحلية

مدير المؤسسة لـ«الوطن»: بسبب قلة الإنتاج وارتفاع سعر المادة في السوق

| رامز محفوظ

خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً بعد الإعلان عن أسعار الشراء قامت المؤسسة العامة للأعلاف برفع سعر شراء مادة الذرة الصفراء المحلية المجففة آلياً وطبيعياً «دوغما» من الفلاحين للموسم الحالي 2024، حيث رفعت سعر الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المحلية المجففة طبيعياً «دوغما» «شراء موسم 2024 تسليم مراكز ومستودعات المؤسسة» من 3،8 ملايين ليرة إلى 4 ملايين لكمية 1500 طن في الرقة و1500 طن في دير الزور و2500 طن في باقي المحافظات.

كما رفعت سعر الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المجففة آلياً «دوغما» «شراء موسم 2024 تسليم مراكز ومستودعات مؤسسة الأعلاف» من 4،2 ملايين ليرة إلى 4،450 ملايين لكمية 5000 طن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أن السبب برفع سعر شراء مادة الذرة المحلية قلة الإنتاج وارتفاع سعر المادة في السوق، موضحاً أن إنتاج الموسم الحالي أقل من إنتاج الموسم الماضي.

ولفت إلى أن المؤسسة لم تستلم أبداً من الفلاحين أي كميات من مادة الذرة المحلية منذ فتح باب تسويق المادة منذ نحو عشرة أيام حتى تاريخه والسبب في ذلك عدم مناسبة الظروف الجوية الحالية لعمليات التجفيف الطبيعي، الأمر الذي آخر من عمليات التسويق لمراكز المؤسسة، فضلاً عن الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد مؤخراً والتي تؤدي إلى وجود صعوبات ومخاطر في عمليات شحن المادة من محافظات الإنتاج مثل دير الزور والرقة على سبيل المثال، منوهاً إلى أنه خلال العام الماضي فتحت المؤسسة باب تسويق المادة بتاريخ 5 كانون الأول، أما خلال العام الحالي فقد فتحت باب التسويق مبكراً.

وأوضح شباط أن النسبة الأكبر من إنتاج الذرة الصفراء المحلية خلال العام الحالي في محافظة حلب كحد أدنى بحدود 60 بالمئة من الإنتاج الكلي لكل المحافظات المنتجة.

وحول مخازين المؤسسة من الذرة أشار شباط إلى أن مخازين المؤسسة من المادة جيدة وتصل لحدود 20 ألف طن وهذا الكمية تكفي حاجة السوق لحوالي 7 أشهر.

وبيّن أن مربي الدواجن يفضلون خلال الفترة الحالية شراء الذرة الصفراء المحلية من السوق عن شرائها من المؤسسة لأن أسعارها في السوق أقل من أسعار المؤسسة، إذ تستخدم للاستهلاك المباشر وغير قابلة للتخزين، لافتاً إلى أن سعر الكيلو الواحد من مادة الذرة المحلية في السوق اليوم يتراوح بين 3،5 و3،7 آلاف ليرة، في حين أن سعر مبيع كيلو الذرة في المؤسسة بحدود 5،1 آلاف ليرة باعتبارها مستوردة .

هذا وكانت قد حددت المؤسسة بتاريخ 20 تشرين الثاني الماضي سعر الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المحلية المجففة طبيعياً «دوغما» «شراء موسم 2024 تسليم مراكز ومستودعات فرع مؤسسة الأعلاف بحلب» بمبلغ 3،8 ملايين ليرة سورية ولكمية 2500 طن فقط، في حين حددت سعر الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المجففة آلياً تسليم مراكز ومستودعات مؤسسة الأعلاف بمبلغ 4،2 ملايين ليرة لكمية 5000 طن.

وأعلنت المؤسسة بدء تسويق محصول الذرة اعتباراً من 24 تشرين الثاني الماضي.

طروحات بحصر إجراءات ترخيص الشركات بوزارة الاقتصاد

| عبير صيموعة

تركزت الطروحات خلال الجلسات الحوارية التي نقيمها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء على مناقشة قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وقانون حماية المستهلك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021، حول ضرورة وضع المعايير الاقتصادية وربطها مباشرة بالمعايير المالية ضمن القانون وتبسيط الإجراءات بما يخدم ردم الفجوة بين الواقع والنص لقانون الشركات.

وأشار الخبير الاقتصادي وأستاذ المحاسبة بجامعة دمشق تيسير المصري إلى وجوب معاملة الشركات المساهمة الخاصة معاملة شركات الأشخاص وليس الأموال لأنها تدار كشركة أشخاص كما لا يجوز للشركات القابضة أن تكون شركات مساهمة خاصة بل شركات مساهمة عامة حصراً لأن وجود شركات قابضة على شكل شركات مساهمة خاصة يتيح لعدد قليل جداً منها السيطرة على اقتصاد الوطن ودخوله باب الاحتكار.

ولفت المصري إلى أن المادة 4 بالقانون لا تنطبق على شركات الأموال فقط وعلى شركات التضامن مع ضرورة تحديد إجراءات الترخيص بشكل واضح ولكل نوع من أنواع الشركات، وأن تصدر بقانون شفاف واضح ولا يجوز ترك الاجتهاد في هذه الإجراءات لجهات حكومية أو سياسية بحيث تكون بسيطة جداً ولا تحتاج موافقات وتواقيع عدة وزارات ولا تصديقاً من جهات أعلى إضافة إلى حصر كل ما يخص الشركات بدءاً من إجراءات الترخيص بوزارة الاقتصاد فقط فقانون الاستثمار وقانون الشركات يكمل أحدهما الآخر مادامت الشركات هي الاستثمارات بذاتها.

كما أشار المشاركون إلى ضرورة أن يلحظ القانون حالات تعثر الشركات حسب أنواعها وأن يضع حلاً لها يراعي مصالح اقتصاد البلاد قبل مصالح المالكين وغيرهم بحيث يمكن للقانون التدخل لإنقاذ الشركة من التعثر، وأن تؤسس الشركات بجميع أنواعها بقانون واحد «لا يجوز تعدد القوانين» وإلغاء كل القوانين الخاصة بإنشاء الشركات. وتضمين القانون المقترح الحالات الخاصة ضمن باب خاص لكل منها مع وجوب أن يكون للشركات محاكم خاصة بها تحدث بموجب قانون وألا يترك أمر البت بها للمحاكم المدنية على شكل محاكم اقتصادية تشكل بموجب قانون خاص بها تعالج كل القضايا الاقتصادية والإدارية كما يجب ورود نص واضح يلزم الشركات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربط الشبكة على الإنترنت.

وحول قانون حماية المستهلك اقترح بعض المشاركين إعادة النظر ببعض التعاريف الواردة في الفصل الأول من حيث الصياغة والمعنى المقصود والتوسع في تحديد بعضها وإعادة النظر بالمواد الخاصة بالعقوبات للتمييز بين المخالفات البسيطة والجسيمة وتوسيع الصلاحية التقديرية للقاضي لاتخاذ القرار المناسب حسب جسامة المخالفة وتفعيل دور جمعيات حماية المستهلك بالتشاركية في تطبيق القانون.

وكذلك تعديل قيمة الغرامات لجميع العقوبات وسحب التراخيص في حال تكرار المخالفة التي تضر المستهلك والتشدد بالعمل خلال الحالات التي تستدعي إغلاق منشأة عامة مثل الفرن ومحطة الوقود بتكليف جهة معينة بإدارتها وتحويل أرباحها للخزينة العامة وتحديد عقوبة السجن بالمخالفات التي تضر بالصحة العامة.

وأشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علاء مهنا إلى أهمية مواصلة مناقشة قانون حماية المستهلك ومتابعة تقديم المقترحات حوله خلال الجلسة القادمة مؤكداً أن جميع المقترحات المقدمة ستتم صياغتها لاعتمادها ورفعها في ختام الجلسات الحوارية كتوصيات للنظر فيها.

بدوره رئيس غرفة صناعة وتجارة السويداء نبيه بكري أكد أن جميع الآراء والمقترحات بين الخبراء حالة صحية قد تفضي بمقترحات تسهم في إصدار أو تعديل قانون يتلاءم مع المناخ الاقتصادي السائد.